جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
كلية الشريعة والاقتصاد
مخبر الدراسات القانونية والفقهية المقارنة
الملتقى الوطني حول
الحق في الماء والتعايش السلمي العالمي
في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات الدولية والوطنية
حضوريا/عن بعد
يومي 21-22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 13-14 أكتوبر 2025م

محكمة المياه في بلنسية بالأندلس: نموذج للعدالة المائية في الحضارة الإسلامية

أ.د. علي ميهوبي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة

ملخص

تعد محكمة المياه ببلنسية بالأندلس إحدى أقدم وأكثر المؤسسات القضائية تخصصًا في العالم، واستمر العمل بها منذ نشأتها في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي (عهد الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر) وحتى اليوم، لتسوية النزاعات بين المزارعين حول مياه الري. تمثل المحكمة نموذجًا للعدالة القائمة على الحلول الاجتهادية، وهي شاهد حي على براعة الحضارة الإسلامية في فنون الريّ وهندسته، كنظام المصارف والسواقي. يتكون تشكيلها من ثمانية أعضاء (نقّاب) منتخبين من الفلاحين أنفسهم، يمثلون السواقي الثمانية لنهر توريا. تعقد المحكمة جلساتها علنية وشفوية كل يوم خميس أمام باب الرسل في كاتدرائية بلنسية، وتتميز بالبساطة والفعالية، حيث تصدر الأحكام فورا وباللغة الفالنسية، وهي أحكام نهائية غير قابلة للاستئناف .

أدرجت المحكمة ضمن قائمة اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية عام 2009، وتظل مرجعًا عالميًا لإدارة الموارد المائية.

Summary

The Water Court of Valencia (Tribunal de las Aguas de Valencia) in Al-Andalus is one of the oldest and most specialized judicial institutions in the world. It has been continuously operating since its establishment in the 4th Century AH / 10th Century CE (during

the reign of the Umayyad Caliph Abd al-Rahman III) to this day, resolving disputes among farmers over irrigation water. The Court serves as a model of justice based on innovative jurisprudential solutions, standing as a living testament to the Islamic civilization's ingenuity in irrigation arts and engineering, such as the systems of canals and sluices. Its composition consists of eight elected members (sindicats) chosen from the farmers themselves, representing the eight main irrigation canals of the Turia River. The Court holds its public and oral sessions every Thursday in front of the Apostles' Door of Valencia Cathedral. Known for its simplicity and effectiveness, it issues immediate rulings in the Valencian language; these judgments are final and cannot be appealed. The Court was inscribed on the UNESCO Representative List of the Intangible Cultural Heritage of Humanity in 2009, and remains a global reference for water resource management.

مقدمة

لقد شكّلت محكمة المياه في بلنسية نموذجاً متميزاً في تاريخ القضاء والإدارة عبر العالم، فهي ليست مجرد هيئة بسيطة تُعنى بالفصل في منازعات الري، بل مؤسسة اجتماعية وقانونية متكاملة قامت على مبادئ راسخة من العدل والإنصاف، وتجسّد البعد الحضاري العميق الذي امتازت به الحياة الإسلامية في الأندلس. فقد وُلدت هذه المحكمة من رحم الحاجة إلى تنظيم علاقة الإنسان بالماء، بوصفه مورداً أساسياً تقوم عليه الزراعة، وتتحقق به معايش الناس، وتتحدد وفقه ملامح العمران والاستقرار. ومن خلال آلياتها العرفية الدقيقة، وبساطتها الإجرائية، استطاعت أن تحقّق التوازن بين حاجات المزارعين المختلفة، وأن تضمن الاستخدام العادل والمستدام لهذا المورد الحيوي، في وقت كانت فيه النزاعات على المياه سبباً رئيساً في كثير من الاضطرابات في مجتمعات أخرى.

وتميزت هذه المحكمة بقدرتها الفريدة على الاستمرار على مدى أكثر من ألف عام دون انقطاع، وهو ما يعكس نضج التجربة الحضارية الإسلامية، ورسوخ قواعد الإدارة الرشيدة في الأندلس.

كما أن اعتراف منظمة اليونسكو بها كتراث إنساني عالمي يؤكد قيمتها بوصفها نموذجا عمليا للعدالة الناجزة والشفافية، ومصدرا ثريا يمكن استلهامه في العصر الحديث، سواء في إدارة الموارد الطبيعية أو في تطوير نظم بديلة لحلّ النزاعات القائمة على المشاركة المجتمعية والخبرة الفنية.

ومن هنا: فإن دراسة محكمة المياه في بلنسية لا تمثل مجرد نبش في الماضي أو استعادة لصورة حضارية زاهرة فحسب، بل هي محاولة لاستخلاص الدروس التي يمكن أن تُسهم في إلهام التشريعات والسياسات المعاصرة، خاصة في ظل ازدياد التحديات المرتبطة بالمياه وإدارة الموارد.

ونظرا لأهمية هذه التجربة الفريدة، ارتأيت تقديم هذا البحث للتعريف بها، وبيان خصوصيتها وأسسها، وأهم المعايير التي قامت عليها، رجاء أن يستفاد منها في مجالها، وهو باب المياه، وأن تكون منطلقا للتفكير في إنشاء محاكم متخصصة في مجالات أخرى كالعقار، والأسرة، وبعض الجنايات، بما يخفف العبء على القضاء، ويحقق عدالة أسرع وأكثر فاعلية.

أولا: أهداف البحث: ومما قصدته من بحث هذا الموضوع:

1. إبراز الدور التاريخي لمحكمة المياه في بلنسية باعتبارها أقدم مؤسسة قضائية عرفها العالم في مجال تدبير الموارد المائية.
2. دراسة آليات تسوية النزاعات بين المزارعين حول مياه الري في بلنسيا، ومدى الاستفادة من هذه المحكمة.
3. توضيح البعد الحضاري والإداري الذي قدمته الحضارة الإسلامية في إدارة الموارد الطبيعية.
4. إبراز القيمة التراثية العالمية لهذه المحكمة التي أدرجتها اليونسكو ضمن قائمة التراث غير المادي للبشرية.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع: ومن الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

1. إبراز جانب من جوانب التنظيم الإداري والقضائي في الحضارة الإسلامية بالأندلس.
2. الأهمية العلمية والتاريخية للمحكمة باعتبارها نموذجاً فريداً ما زال قائماً حتى اليوم.
3. المساهمة في حفظ ذاكرة الحضارة الإسلامية وإبراز إسهاماتها في القانون والعمران.
4. ربط الماضي بالحاضر عبر دراسة آليات فض النزاعات التقليدية وإمكانات الاستفادة منها في السياقات المعاصرة.
5. ندرة الدراسات العربية المتخصصة حول محكمة المياه مقارنة بالدراسات الأوروبية.

ثالثا: إشكالية البحث: موضوع محكمة المياه في بلنسية موضوع مهم جدا في الحياة الاجتماعية وفي القانونية والقضائية، مما يدفعنا للبحث عن الآليات التي استطاعت بها هذه المحكمة أن تؤدي دورها كهيئة قضائية لتنظيم وتوزيع مياه الري بين المزارعين، وما هي الخصائص التي جعلتها تستمر قروناً طويلة وتُصنَّف اليوم ضمن التراث الإنساني العالمي؟

رابعا: خطة البحث: وقد اعتمدت في بيان هذا البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، تناولت في المبحث التمهيدي: التعريف بالمحكمة، والأهمية التاريخية لها، بينما تناولت في المبحث الأول: تشكيل المحكمة، وآلياتها، وإجراءاتها، وجاء المبحث الثاني بعنوان: اختصاصات المحكمة، وخصائصها، وأنهيته بخاتمة.

المبحث التمهيدي: التعريف، والأهمية التاريخية

المطلب الأول: التعريف بالمحكمة: تُعدّ المحكمة الخاصة بتنظيم المياه في مدينة بلنسية، المعروفة اليوم باسم *Tribunal de las Aguas de Valencia* ، إحدى أعرق المؤسسات القضائية المتخصصة في تاريخ البشرية على الإطلاق، وهي تمثل نموذجاً فريداً للعدل المحلي القائم على الخبرة المجتمعية والاجتهاد العملي. وتمتاز هذه المحكمة بكونها المؤسسة القضائية الوحيدة في أوروبا والعالم التي حافظت على استمرارية عملها لأكثر من ألف سنة دون انقطاع، إذ ترجع جذورها إلى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، في عهد الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر لدين الله سنة 348هـ/960م، أي في زمن ازدهار الدولة الأندلسية علمياً وإدارياً وحضارياً.

وقد أنشئت هذه المحكمة ابتداءً بهدف تسوية النزاعات بين المزارعين حول مياه الري، بعد أن أصبحت بلنسية واحدة من أهم المناطق الزراعية في الأندلس بفضل وفرة الأنهار والسواقي، واتساع البساتين والحدائق، وتعقّد شبكات توزيع المياه. ومنذ نشأتها، كانت المحكمة تُعقد في مكان عام مفتوح، ويجتمع قضاتها كل يوم خميس، وهو تقليد ما زال قائماً إلى يوم الناس هذا، مما يجعلها شاهداً حيّاً على استمرارية الفقه الاجتماعي الإسلامي وآلياته العملية. وقد أدرجتها منظمة اليونسكو سنة 2009 ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي للإنسانية، تقديراً لأصالتها وقيمتها التاريخية والاجتماعية وقدرتها على الاستمرار عبر القرون.

يقول بلقاسم بواشرية:" إن الوصول إلى فنيّات الري والسقيا في المنطقة لم تكن وليدة الظرف فحسب، بل يعود ذلك لمعرفة العرب وبراعتهم في فن الغراسة والفلاحة، فقد استوحوا الكثير من النظم الزراعية من بلاد اليمن وأرض السواد، هذا كله بعد ما استعملوا بعض ما خلّفه الرومان والقوط في هذا المجال، فقد عملوا على تطويره باستكمال نقص أو إبداع في كل جديد، كما أوجدوا نظام المصارف والقنوات الذي من شأنه يقوم بري البساتين والحدائق وتزويد السكان بمياه الشرب، بل إنهم توصلوا إلى بعض الطرق لقياس منسوب المياه أو ما يعرف بهندسة الري، إضافة إلى إقامة السواقي التي أبدعوا في إنشائها. وإلى جانب تعدد وسائل الري في المنطقة حسب مصادر المياه، بين شق القنوات وحفر المصارف وإقامة النواعير والسواقي، كان هناك ما يعرف باسم "الريافة" وهي كلمة مشتقة من الريف والذي هو ما قارب الماء من الأرض والجمع أرياف، إذ يتم الكشف عن المياه الباطنية بالطرق المعروفة كالفراسة في شم التراب أو السماع بالأذن أو البحث عن أنواع معينة من النباتات يكون الماء تحتها، وهذا ما فرض استخدام وسائل هندسية معينة لرفع الماء إلى السطح أو ما يعرف 'بعلم الريافة" وهو حسب رأي حاجي خليفة: "العلم الذي يعرف به كيفية

استنباط الماء من الأرض بواسطة الأمارات الدالة على وجوده فيعرف بعده وقربه بشم التراب أو بالنباتات فيه أو بحركة حيوان. وهندسة الري هو تقسيم مياه الأنهار، وذلك بتوزيعها عبر جداول وسواقي لري البساتين بطريقة عادلة تقوم على التناوب بين جميع المزارعين تحت إشراف الهيئة المذكورة لاحقا محكمة المياه والتي تعود جذورها إلى وكالة الساقية زمن الفتيان العامريين مبارك ومظفر قبل توليهما إمارة بلنسية في القرن 05 هـ/ 11 م [1].

ويقول جاه شريف عبد الرحمن:" ولقد تعدد موظفوا الإدارة الأميرية التي تسهر على تنفيذ القوانين في المحيط الزراعي للمدن الأندلسية خاصة في منطقة الدراسة، منها "محكمة مياه مرج بلنسية" و"مجلس الرجال الصالحين للأراضي البستانية بمرسية" وكلاهما مؤسستان مؤلفتان من مزارعين شرفاء وذوي صيت طيب[2].

المطلب الثاني: أهمية محكمة المياه

تظهر أهمية محكمة المياه في بلنسية من خلال مجموعة من الجوانب التاريخية والقانونية والاجتماعية والهندسية التي تجعلها نموذجاً فريداً بين مؤسسات القضاء عبر العصور. فأول ما يميّز هذه المحكمة:

1- أنها نشأت كهيئة قضائية متخصصة تُعنى بتنظيم مورد حيوي هو الماء، وهو ما جعلها تستجيب لحاجة ملحّة في المجتمع الزراعي الأندلسي، حيث اعتمدت حياة الناس ومعايشهم على ضبط حصص الري وتحديد حقوق الانتفاع بين المزارعين بطريقة دقيقة تمنع النزاع وتحقق الاستقرار.

2- أنها تعدّ محكمة المياه أول محكمة متخصصة في التاريخ تُعنى بفض نزاعات مياه الري بشكل احترافي، معتمدة على إجراءات بسيطة وسريعة تضمن وصول الحق إلى مستحقه دون تعقيد. وقد شكّلت بذلك نواة مبكرة لفكرة "القضاء المتخصص" المعروفة اليوم في النظم القانونية الحديثة، مما يؤكد سبق المسلمين في ابتكار آليات عملية تستجيب لمشكلات المجتمع الحقيقية.

3- أن المحكمة تشكّل شاهداً حيّاً على قوة واستمرارية الحضارة الإسلامية بالأندلس، إذ استطاعت أن تبقى فاعلة رغم التحولات السياسية والاجتماعية والدينية التي حدثت بعد سقوط الأندلس. ولم تتوقف عن أداء دورها، بل واصلت جلساتها الأسبوعية بانتظام، محافظة بذلك على روح الإدارة المحلية الإسلامية المستقلة التي امتازت بالمرونة والفعالية.

4- إلى جانب قيمتها القانونية، تحظى المحكمة بقيمة رمزية عالمية بعدما أدرجتها منظمة اليونسكو سنة 2009 ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي للإنسانية، تقديراً لأصالتها ودورها في حفظ ذاكرة التنظيم المائي في المجتمعات التقليدية.

---

[1] الاستغلال والتسيير الاداري للماء ومحكمة المياه في شرق الأندلس خلال العصر الإسلامي، بلقاسم شراوبية، مقال منشور بمجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد: 17 عدد: 01 جويلية 2021، جامعة ابن خلدون تيارت ملحقة قصر الشلالة:743/742

[2] لغز الماء في الأندلس: جاه شريف عبد الرحمن:155

5- إبداع هندسي فريد: فمن الناحية الهندسية، تُبرز المحكمة جانباً آخر من الإبداع الإسلامي؛ إذ قامت على شبكات ري معقدة ومتطورة شيدها المهندسون المسلمون على نهر توريا، تضم السواقي والقنوات والسدود الدقيقة، وهي تقنيات بقيت تُستعمل حتى يومنا هذا كما يؤكد الباحث جاه شريف عبد الرحمن[1].

6- وبذلك تغدو محكمة المياه تجربة فريدة تجمع بين العدل والفعالية والإبداع الهندسي، وتشكل نموذجاً يمكن أن تستلهمه المجتمعات المعاصرة في إدارة مواردها الطبيعية.

المبحث الأول: تشكيل المحكمة، وآلياتها، وإجراءاتها

تُعدّ محكمة مياه بلنسية (Tribunal de las Aguas de Valencia) إحدى أقدم وأنجع المؤسسات القضائية المستمرة في العالم، والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى العصر الأندلسي. تُجسد هذه المحكمة نظاماً فريداً لإدارة الموارد المائية وحل النزاعات المتعلقة بالري، وقد أثبتت كفاءتها على مر القرون في حفظ النظام الزراعي في سهل بلنسية الخصيب.

المطلب الأول: تشكيل المحكمة، وهيكلها الوظيفي [2]

إنّ البنية التنظيمية لمحكمة المياه هي سر فعاليتها وقربها من الواقع الزراعي. تتشكل هيئة المحكمة من ثمانية أعضاء مُنتخَبين، يُمثل كل واحد منهم ساقية (قناة ري) من السواقي الثمانية الرئيسية المتفرعة من نهر توريا(Turia) ، والتي تُغذي سهول بلنسية بالمياه. هذا التمثيل المباشر يضمن أن يكون كل عضو على دراية كاملة باحتياجات ومشاكل المنطقة التي يُمثلها. وأهم معايير اختيار القضاة:

يتم اختيار أعضاء المحكمة بشكل صارم من بين الفلاحين الذين يمارسون الزراعة فعلياً. ويُشترط في هؤلاء الأعضاء أن يكونوا خبراء عمليين بشؤون الزراعة والمياه، حيث لا يكفي المعرفة النظرية، بل يجب أن يكون لديهم خبرة متراكمة في تقنيات الري، ومعرفة بطبيعة التربة، وتفاصيل توزيع المياه، وأنواع المحاصيل التي تعتمد على كل ساقية. هذا التخصص العملي هو ما يمنح أحكامهم القوة والاحترام والقبول بين المزارعين.

أما الهيكل التنظيمي للمحكمة: فتتكون البنية الإدارية والقضائية للمحكمة من ثلاثة أنواع رئيسية من الموظفين، لكل منهم دور محدد في ضمان سير عملية الري وتحقيق العدالة المائية:

أ- قاضي المياه قاضي المياه(El Juez de Aguas)

---

[1] جاه شريف عبد الرحمن: لغز الماء في الأندلس:156، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.

[2] الاستغلال والتسيير الاداري للماء ومحكمة المياه في شرق الأندلس خلال العصر الإسلامي:745

هو الشخصية الرئيسية المختصة بالفصل في القضايا والنزاعات المعقدة التي تتعلق بتوزيع المياه، وحقوق الري، وتجاوزات استخدام الماء. كان القاضي يُعدّ أعلى سلطة في المحكمة، ويتمتع بصلاحية إصدار الأحكام وتوقيع العقوبات.

ب- أمين المياه(El Alguacil/El Fiel del Agua)

وهو موظف إداري ورقابي ذو رتبة أدنى من رتبة القاضي، ويقوم بدور المراقب الميداني. تشمل مهامه الإشراف على الأراضي السقوية الأصغر وضمان تطبيق قرارات القضاة.

إن تسمية هذه الشخصية تحمل أصلاً عربياً عميقاً؛ فكلمة "أمين "أو "المستأمن "تعني "من أهل الثقة" الذي يُعهد إليه بمسؤولية المراقبة والحفاظ على الحقوق. هذا المصطلح انتقل عبر المدن الأندلسية، ففي مدينة إلش(Elche) ، كان يُعرف باسم(el fiel del agua) ، أي "المستأمن على الماء"، وهو ما يؤكد على الدور الحيوي للتراث الأندلسي في صياغة هذا النظام.

ج-صاحب الساقية، أو موزع الماء(El Síndico/Guardián)

يُعدّ صاحب الساقية بمثابة ضابط التنفيذ الميداني والحلقة الوصل بين المحكمة والمزارعين. كان يخضع لسلطة القاضي في إدارة القضايا العادية، لكنه كان يتمتع ببعض الاستقلالية التنفيذية. كان يُعيَّن من قبل الوالي أو مباشرة من الأمير، شأنه شأن "صاحب السوق" أو "صاحب المدينة" في النظام الإداري الإسلامي.

تشمل مهام صاحب الساقية ما يلي:

1. حل النزاعات الأولية :يتدخل لحل العديد من النزاعات البسيطة والفورية بين أصحاب الحق في الري قبل أن تتصعد وتصل إلى القاضي.
2. ضمان العدالة والنظافة :يحرص على توزيع المياه بالقسط والعدل بين المستحقين، ويضمن نظافة المياه واستمرار جريانها دون عوائق.
3. مراقبة الدور السقوي :يضبط احترام الأدوار المحددة للري بين المزارعين، ويمنع أي محاولة لسرقة الماء أو التفاوت في الأدوار المحددة مسبقاً لكل حقل.
4. صيانة القنوات :يشرف على تنظيف السواقي وإزالة الأوراق الجافة والأوساخ منها للحفاظ على تدفق المياه.
5. فرض الصيانة :يفرض على أصحاب الحق في الساقية المساهمة في إصلاح أي خلل أو كسر في السواقي، وترميم الجسور التي تمر فوقها
6. يفرض على أصحاب الحق في الساقية اصلاح خلل السواقي وترميم- الجسور التي فوقها.
7. سلطة صاحب الساقية فورية وناجزة؛ إذ كانت أحكامه وقراراته شفهية، وكان يملك صلاحية فرض غرامات مالية معينة كتأديب للمخالفين لضمان الالتزام الفوري بالنظام.

المطلب الثاني: آلية عمل المحكمة، وإجراءاتها القضائية

تتميز محكمة المياه بآلية عمل فريدة تتسم بالبساطة والشفافية والفعالية، تهدف في المقام الأول إلى تحقيق العدالة الفورية دون تأخير، وهو أمر حاسم في القطاع الزراعي حيث يعني تأخير الري خسارة المحصول بأكمله. وأما الإجراءات القضائية فهي كالآتي:

أ- هيئة المحكمة: المزارعون قضاة(Síndicos)

تتألف الهيئة القضائية من الأعضاء الثمانية الذين يُطلق عليهم محلياً اسم "النقّاب(síndicos) "، وهم من المزارعين كما ذُكر سابقاً. هذا التكوين يضمن أن تكون المحكمة هيئة فنية متخصصة وليست مجرد هيئة قانونية عامة.

ب- آلية الاختيار (الانتخاب الديمقراطي)

يتم اختيار كل قاضٍ (نقيب) بطريقة ديمقراطية؛ حيث يُنتخب من قبل المزارعين المستفيدين مباشرة من الساقية التي يُمثلها. هذا يمنح القاضي شرعية مجتمعية قوية. تكون مدة انتخابه محددة، عادةً لسنتين أو ثلاث سنوات، مما يضمن التناوب والمساءلة.

ج-المؤهلات المتخصصة (الخبرة الفلاحية)

إن كون القضاة هم من الفلاحين الذين يزرعون الأرض بالفعل يمنحهم تخصصاً لا يمكن تعويضه. فهم ليسوا مجرد قضاة، بل هم خبراء يعرفون بدواخل وتفاصيل إدارة المياه، وأنواع الزراعات المختلفة واحتياجاتها الدقيقة من الماء.

د- رئاسة المحكمة (السلطة والانتخاب)

يتم تحديد رئيس المحكمة تقليدياً بالاستناد إلى أكبر الأعضاء سناً، وذلك كنوع من التبجيل للخبرة والحكمة. بعد ذلك، يقوم الأعضاء الثمانية بانتخاب رئيس ونائب له، مما يجمع بين احترام التقاليد والعملية الديمقراطية.

هـ-مكان وزمان الجلسات (تقليد عريق)

تعقد المحكمة جلساتها بشكل منتظم كل يوم خميس ظهراً، في موقع تاريخي هو أمام باب الرسل Puerta) de los Apóstoles) في كاتدرائية بلنسية. هذا الموقع كان سابقاً جامع "رحبة القاضي" في العهد الأندلسي، مما يؤكد مرة أخرى على استمرارية هذا التقليد القضائي. الجلسات علنية ومفتوحة للحضور، مما يضمن الشفافية والردع العام للمخالفين.

يقول جاه شريف عبد الرحمن:" كانت محكمة مياه بلنسية التي بها ممثلون من الجماعات الثمانية لساقية توريا(turia) تجتمع كل خميس أمام باب الرسل لكاتدرائية هذه المدينة في تمام الثانية عشرة"[1].

و– القواعد والإجراءات: الشفوية والبت الفوري

تعتبر المحاكمات في محكمة المياه شفوية بالكامل، وهي ميزة أساسية تهدف إلى تسريع الإجراءات. لا يُسمح بوجود محامين أو وثائق مكتوبة، مما يلغي التعقيدات البيروقراطية ويجعل العملية سريعة ومفهومة للجميع. يستمع القضاة إلى الطرفين المتنازعين مباشرة، ثم يصدرون الحكم فوراً وبشكل نهائي وغير قابل للاستئناف.

ز– تنفيذ الأحكام (شرطة المياه المتخصصة)

يتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة بواسطة حراس السواقي (Guardas de la Acequia)، الذين يعملون كشرطة متخصصة في شؤون الري. إن التنفيذ الفوري والناجع للأحكام هو ما يحفظ هيبة المحكمة ويضمن الانضباط في نظام الري، حيث يدرك المخالف أن العقوبة ستُنفذ دون مماطلة.

ح–ينفذ الأحكام حراس السواقي الذين يعملون كشرطة متخصصة.[2]

هذا النظام بأكمله يُجسد نموذجاً متميزاً للحوكمة المحلية الذاتية والعدالة المتخصصة، التي ما زالت قائمة وتحظى باحترام واسع، وقد أُدرجت المحكمة ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي لليونسكو.

المطلب الثالث: الإجراءات، ومكان الانعقاد: جوهر العدالة الفورية في بلنسية[3]

تُعدّ إجراءات محكمة مياه بلنسية ومكان انعقادها جزءاً لا يتجزأ من هيبتها وفعاليتها التاريخية، حيث ظلت هذه التفاصيل ثابتة على مر القرون كرمز للاستمرارية القانونية والعدالة المائية.

1- **الموعد والموقع التاريخي** (استمرار التراث الأندلسي): تُعقد جلسة المحكمة بانتظام كل يوم خميس في منتصف النهار (الساعة الثانية عشرة)، وهو توقيت استمر منذ العهد الإسلامي، ويُعتقد أنه كان يتيح للمزارعين إنهاء أعمالهم الصباحية والتوجه إلى المحكمة.

2- **أما موقع الانعقاد:** فهو يحمل دلالة تاريخية عميقة. كان القضاة يجتمعون قديماً في فناء مسجد رحبة القاضي، الذي كان المسجد الجامع في بلنسية. وبعد فترة الاسترداد وهدم المسجد، انتقل موقع المحكمة ليُعقد في فناء "باب الرسل (Puerta de los Apóstoles) "في كاتدرائية بلنسية الحالية . هذا

---

[1] جاه شريف عبد الرحمن: لغز الماء في الأندلس:155/154، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة.

[2] إلهامي محمد، مقال منشور بمجلة الوعي الإسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية – الكويت، العدد 585، رابط المادة: http://iswy.co/e12g2r

[3] إلهامي محمد، مقال منشور بمجلة الوعي الإسلام ي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية – الكويت، العدد 585 ، رابط المادة http://iswy.co/e12g2r

الموقع المفتوح والعلني يؤكد على الشفافية والاستمرارية في المكان ذاته الذي كان يُدار منه القضاء في العصور الأندلسية.

3- **المحاكمة الشفوية واللغة المحلية** (الفالنسية): تتميز المحاكمة بطابعها الشفوي بالكامل وكونها علنية ومفتوحة للجميع. هذه الشفوية هي جوهر السرعة والتبسيط؛ فلا توجد وثائق معقدة أو إجراءات بيروقراطية مطولة. ولضمان فهم الجميع وسهولة التواصل، لا يُسمح فيها بمشاركة المحامين، ويجب أن تتم باللغة الفالنسية (اللغة المحلية)، مما يجعل الإجراءات في متناول جميع الفلاحين دون الحاجة لترجمة أو وسيط قانوني.

4- **سير الجلسة ونزاهة الحكم**: تبدأ الجلسة بتقدم الشاكي بشكواه شفوياً، ثم يُتاح للمتهم فرصة الدفاع عن نفسه. ولضمان الحياد التام ونزاهة الحكم، فإن قاضي الساقية التي يخصها النزاع لا يشترك في إصدار الحكم .بدلاً من ذلك، يتولى الفصل في القضية القضاة السبعة الآخرون، الذين يمثلون السواقي الأخرى ويضمنون رؤية غير متحيزة للمشكلة. يسعى القضاة دائماً إلى تحقيق نوع من التراضي، حيث كانت سياستهم هي إقناع الأطراف مسبقاً بصواب الأحكام أو تعديلها بالتشاور قبل الإعلان الرسمي.

5- **الأحكام والتنفيذ والتمويل**: تُعدّ الأحكام التي تصدر عن المحكمة نافذة وفورية، وهذا هو أهم ما يميزها، حيث لا يوجد مجال للطعن أو الاستئناف أمام أي جهة أخرى. هذا البت النهائي يضمن سرعة حل النزاع واستمرار أعمال الري دون تعطيل. يتولى حُرَّاس السواقي مهمة التنفيذ الفوري للأحكام، ويقومون بدور "شرطة متخصصة "تراقب القنوات وتُبلِغ المحكمة بالتعديات والمخالفات.

6- **التنفيذ**: يقوم بتنفيذ الأحكام حُرَّاس السواقي، الذين يعملون كـ "شرطة متخصصة" تبلغ المحكمة بالتعديات والمخالفات.

7- **التمويل**: تضمن المحكمة استمراريتها واستقلالها من خلال التمويل الذاتي، الذي يعتمد على تحصيل نسبة من رسوم الري والغرامات الموقعة على المخالفين.

8- **المقياس العربي** (الفيلان): ولعل من أبرز الدلائل على التراث الأندلسي المستمر هو أن بلنسية ما زالت تستعمل المقياس العربي "فيلان "لقياس كميات المياه. هذا المقياس الدقيق يُستخدم لضبط التوزيع العادل للمياه المتدفقة من نهر توريا على أكثر من 40ألف فدان من الأراضي الزراعية، مؤكداً على الكفاءة التي تميز بها النظام المائي الإسلامي.

المبحث الثاني: اختصاصات المحكمة، وخصائصها

تُعدّ محكمة مياه بلنسية (Tribunal de las Aguas) نموذجاً استثنائياً للعدالة المتخصصة والحوكمة الذاتية، وقد صمدت لأكثر من ألف عام بفضل كفاءتها في إدارة أعصب الموارد: الماء. إن بقاء

هذه المؤسسة من العهد الأندلسي حتى يومنا هذا يشهد على عبقرية النظام الذي أسسه المسلمون، والذي استوعبته الحضارات المتعاقبة لضرورته القصوى.

المطلب الأول: اختصاصات المحكمة، وأنواع النزاعات المعالجة

تتركز اختصاصات محكمة المياه بشكل حصري في القضايا والنزاعات المتعلقة بتنظيم واستغلال مياه الري المتدفقة من نهر توريا عبر السواقي الثمانية الرئيسية. هذه النزاعات، التي تنشأ بشكل دوري بين الفلاحين، تتطلب حلاً سريعاً وفعالاً لتجنب إتلاف المحاصيل وتفاقم الخلافات المجتمعية.

تختص المحكمة بمعالجة النزاعات التالية[1]:

أ- الاستيلاء غير المشروع على المياه :وهو أشهر أنواع المخالفات، ويشمل سرقة المياه أو فتح قنوات الري خارج الدور أو "النوبة" المحددة. يحدث هذا غالباً في أوقات شح المياه، حيث يميل بعض المزارعين إلى سحب كميات إضافية على حساب الآخرين.

ب- عرقلة تدفق المياه في السواقي: تتضمن هذه المخالفة إلقاء المخلفات، أو بناء حواجز مؤقتة غير مصرح بها، أو ترك الأوساخ والأعشاب تنمو داخل القنوات، مما يقلل من سرعة تدفق الماء أو يحجبه عن المستفيدين في نهاية الساقية.

ج-تخريب البنية التحتية لقنوات الري: وهي الجرائم التي تطال البنية الهيكلية للنظام، مثل إتلاف الجسور الصغيرة (القناطر) التي تمر فوق السواقي، أو تدمير الحواجز الخرسانية أو الطينية التي تتحكم في توزيع المياه، أو التسبب في كسر جدران الساقية.

د- عدم الالتزام بأوقات الري المقررة (النوبة): كما أشار بلقاسم شراوبية، كان توزيع المياه يتم عن طريق ما يُعرف "بالنوبة" أو "المناوبة"، وهو نظام زمني دوري يضمن العدل في الانتفاع بالماء بين الجميع. إن عدم احترام هذا الدور الزمني هو مصدر رئيسي للنزاع، حيث تعني سرقة دقيقة واحدة من دور مزارع آخر خسارة مالية مباشرة.

يقول بلقاسم بواشرية:" كان توزيع المياه في منطقة الدراسة على الفلاحين يتم عن طريق ما يعرف "بالنوبة" أو "المناوبة" وهذه من اجتهاد أهل المنطقة حتى يتحقق العدل في الانتفاع بحق الماء بين الجميع، ورغم ذلك فكثيرا ما كانت تقع المنازعات بين المزراعين حول كمية الماء أو الدور، ويظهر ذلك من خلال تلك الشكاوى التي كانت تتضمن سرقة الماء في وقت قلته مثلا أو عدم احترام النوبة أو الدور، ضف إلى ذلك شكاوى حول عدم تنظيف السواقي من الأعشاب وبقايا النباتات المتناثرة على حافة السواقي وفي داخلها، وقد تكون الشكاوى بصاحب الساقية في حالة عدم قيامه بواجبه)[2].

---

[1]هذه العناصر مأخوذة من نص بلقاسم شراوبية، الذي يأتي بعدها.

[2] لغز الماء في الأندلس: الاستغلال والتسيير الاداري للماء ومحكمة المياه في شرق الأندلس خلال العصر الإسلامي: 743

المطلب الثاني: الخصائص المميزة للمحكمة[1]

تستمد محكمة مياه بلنسية قيمتها الاستثنائية من مجموعة من الخصائص الإجرائية التي تتناقض مع تعقيدات النظم القضائية الحديثة. هذه الخصائص هي التي جعلتها نموذجاً للعدالة الفعالة والمجتمعية:

أ- **العدالة السريعة** (الفورية): إن أهم ما يميز المحكمة هو السرعة القصوى في الفصل في القضايا. يتم البت في النزاع غالباً خلال دقائق معدودة من عرضه. في الزراعة، يعني تأخير العدل ضياع المحصول، وبالتالي ضياع رزق الفلاح. إن عدم الانتظار لمدة طويلة هو ما يحافظ على حقوق المتخاصمين ويمنع تحول الخلافات الصغيرة إلى صراعات مجتمعية أعمق.

ب- **البساطة والفعالية** (الابتعاد عن البيروقراطية): تُجرى المحاكمة دون أي تعقيدات قانونية تقريباً. إنها تُعقد في الشارع العام (فناء باب الرسل)، وليس فيها إجراءات قانونية كثيرة مثل المحاكم الحديثة التي قد تبقى فيها القضايا لعشرات السنين، "فبعض القضايا تبقى ثلاثين سنة، وأحيانا أكثر، بل حتى إن المتخاصمين يموتون ويأتي أحفادهم ليواصلوا التحاكم". هذه البساطة تضمن أن يتمكن الفلاح من عرض قضيته بلغته وبطريقته دون الحاجة لمعرفة قانونية معقدة.

ج- **العدالة الشعبية** (قضاء الأقران): تتمثل "العدالة الشعبية" في أن القضاة هم من الفلاحين أنفسهم (قضاة الأقران). هذا يعني أن الهيئة القضائية مكونة من أشخاص خاضوا نفس التجارب، ويعرفون الظروف المناخية والزراعية واحتياجات الأرض. يمنحهم هذا التخصص قدرة فريدة على فهم دوافع النزاع والخسائر الحقيقية الناتجة عنه، ويجعل أحكامهم أكثر قبولاً بين المتخاصمين.

د- **الاستمرارية التاريخية** (ألف عام من الوجود): لقد حافظت المحكمة على وجودها وطريقة عملها منذ أكثر من ألف عام، متجاوزة بذلك تعاقب الحضارات وتغيير الأنظمة السياسية (من الخلافة الإسلامية إلى الممالك المسيحية وصولاً إلى إسبانيا الحديثة). هذه الاستمرارية تؤكد أن النظام كان مثالياً لدرجة أنه أصبح ضرورة مجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها.

المطلب الثالث: أهميتها التراثية والمعاصرة (النموذج الخالد)

لم تكن محكمة المياه مجرد بقايا أثرية؛ بل أثبتت فعاليتها العملية لدرجة أن الإسبان أبقوا عليها بعد انتهاء الوجود الإسلامي في الأندلس كـ "أمر لا بد منه"، بسبب افتقادهم لأساليب تنظيمية فعالة بنفس الكفاءة للزراعة والتحكم في الماء، ومما يبين ذلك:

أ- الاعتراف الدستوري والقانوني: لم تقتصر أهميتها على العرف، بل تم الاعتراف بها دستورياً وقانونياً:

1- اعتُمدت محكمة المياه في الدستور الإسباني عام 1978م.

2- حظيت بالدعم في قانون مقاطعة بلنسية عام 1982م.

---

[1] **milenaria: el Tribunal de las Aguas de Valencia ،Sánchez Ruiz, María Antonia ،Revista de Administración Pública (N.º 151) ،2000 ،185 219 إلى.**

3– أُدرجت في قانون المياه الإسباني عام 1985م.

4– احتفلت إسبانيا بمرور ألف عام على إنشائها عام 1961م، اعترافاً بقيمتها.

ب– التراث العالمي والنموذج الملهم: بفعل هذه الأهمية التاريخية والعملية، تحولت المحكمة إلى نموذج عالمي تستلهمه جمعيات ومؤسسات كثيرة في أوروبا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية لإدارة الموارد المائية[1].

وكانت القمة في الاعتراف بها هي تسجيلها كتراث ثقافي غير مادي للإنسانية من قبل اليونسكو في سبتمبر 2009م، تقديراً لقيمتها الفريدة التي تجسد نظاماً تاريخياً لإدارة المياه يقوم على الحوار والإنصاف.

وبالرغم من التحديات المعاصرة، تظل المحكمة مرجعاً تعود إليه جمعيات إدارة الموارد المائية، ويدعو الخبراء إلى استخلاص الدروس من هذا النموذج الحضاري الإسلامي الخالد لإرساء منظومة تشريعية دولية للبت في الخلافات حول تقاسم المياه المشتركة.

المطلب الرابع: التحديات المعاصرة[2]

على الرغم من صمودها التاريخي، بدأت المحكمة تفقد مكانتها بشكل تدريجي انطلاقاً من خمسينات القرن العشرين، متأثرة بالتحولات الاجتماعية والقانونية والبيئية في إسبانيا الحديثة. وتشمل التحديات الرئيسية ما يلي:

أ– تغيير القوانين: أدى التغيير المستمر في الأنظمة والقوانين الإسبانية المتعلقة بإدارة الموارد المائية إلى تداخل الاختصاصات مع الهيئات الإدارية الحكومية الحديثة، مما قلل من السلطة المطلقة للمحكمة وأجبر المزارعين أحياناً على التعامل مع هيئات بيروقراطية جديدة.

ب– الزحف العمراني وتناقص الأراضي الزراعية: شكّل الزحف العمراني تحدياً وجودياً؛ حيث زحفت المباني على جزء مهم من السهول والبساتين المحيطة ببلنسية. هذا التناقص في الأراضي الزراعية قلل من عدد المستفيدين من السواقي، وبالتالي قل عدد القضايا والنزاعات التي تختص بها المحكمة.

ج–التغيرات البيئية وضغوط الموارد المائية: تُعدّ الضغوط على الموارد المائية وانخفاض منسوبها بسبب التغيرات المناخية تحدياً كبيراً. فكلما قلت المياه المتاحة، زادت حدة النزاعات، وفي الوقت نفسه، تتطلب إدارة ندرة المياه حلولاً على نطاق أوسع قد تتجاوز صلاحيات محكمة محلية.

---

[1] مجلة الوعي الإسلامي - العدد 585 ، رابط الماد ةhttp://iswy.co/e12g2

[2] **El Tribunal de las Aguas de la Vega de Valencia y la Huerta Valenciana: aspectos referentes a la solución de conflictos ،Ramón Fernández, Francisca ،Revista de Derecho Urbanístico y Medio Ambiente (Volumen X, N.º 39) ،2007–2008 : 15- 35** .

El Tribunal de las Aguas de la Vega de Valencia y su territorio de referencia: Sostenibilidad socioambiental de la Huerta de Valencia ،Hermosilla Pla, Jorge; Martínez Sanmartín, Luis Pablo; Pastor Madalena, Javier ،Investigaciones Geográficas (Nº 77)،2022 : 206 - 183 ،

ومع ذلك، تبقى محكمة مياه بلنسية شاهداً حياً على أن العدالة الفورية، القائمة على التخصص والنزاهة المجتمعية، هي أفضل السبل لإدارة الموارد الحيوية.

الخاتمـة

تمثل محكمة المياه في بلنسية (Tribunal de las Aguas de Valencia) إحدى أروع الظواهر القانونية والتنظيمية في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط. إنها ليست مجرد هيئة قضائية عادية، بل هي نموذج متميز من النظم القضائية العرفية التي استمدت شرعيتها وقوتها من التجربة العملية للمجتمع الذي تخدمه. لقد رسخت هذه المحكمة، التي يعود تأسيسها إلى العصر الأندلسي الإسلامي، مبادئ العدالة الاجتماعية والإدارة الحكيمة للموارد المائية، وهي المبادئ التي ما زالت تُشكل تحدياً كبيراً للحكومات المعاصرة.

إن بقاء محكمة المياه في بلنسية لمدة تزيد عن ألف عام يمثل شاهداً حياً لا يُدحض على إسهامات الحضارة الإسلامية في تقديم حلول عملية وناجحة لمشكلات المجتمع المعقدة والمتشعبة، لا سيما في مجال الري وإدارة الأراضي الزراعية. في منطقة بلنسية الخصبة، كان توزيع المياه من نهر توريا مسألة حياة أو موت، ومن هنا برزت الحاجة إلى نظام قضائي متخصص يتمتع بالسرعة والنزاهة والقبول المجتمعي. النظام الذي أسسه المسلمون اعتمد على اللامركزية، حيث يتولى الفصل في النزاعات قضاة منتخبون من الفلاحين أنفسهم، وهو ما يضمن تطبيق القانون بمعرفة عملية ودراية تامة بدقائق المهنة وظروفها.

لقد حافظت هذه المحكمة على استمرار وجودها بفضل ثلاثة عوامل رئيسية :أهميتها القصوى للمجتمع الزراعي، وبساطتها الإجرائية التي تتنافى مع تعقيدات البيروقراطية، وقربها من الناس لدرجة أن جلساتها تعقد في العلن وفي الهواء الطلق كل يوم خميس، دون حاجة إلى محامين أو وثائق مكتوبة. هذه الخصائص ضمنت أن يكون الحكم فورياً، ونهائياً، ومقبولاً من قبل الأطراف، وهو أمر حيوي في قطاع الزراعة حيث التأخير يعني ضياع المحصول.

لم يكن هذا النموذج المتميز مجرد تراث محلي؛ بل تجاوزت قيمته الحدود الجغرافية والثقافية. ولذلك، فقد تم إدراجها ضمن التراث العالمي غير المادي للإنسانية من قبل منظمة اليونسكو في عام 2009م، وهو ما يعكس تقديراً عالمياً لهذه التجربة الحضارية الرائدة. إن هذا الاعتراف الأممي هو دليل على أن المبادئ التي بُنيت عليها المحكمة – مثل العدالة السريعة، القضاء الشعبي، والتنظيم العرفي – تحمل قيماً خالدة يمكن أن تُستلهم في الإدارة الحديثة للموارد المشتركة. تعتبر محكمة بلنسية مثالاً يحتذى به عالمياً لكيفية دمج الحوكمة الذاتية مع نظام قضائي فعال، وتثبت أن النظم القانونية يمكن أن تكون متجذرة في العرف والتخصص العملي لتكون أكثر نجاحاً من النظم القانونية الرسمية البحتة. إن دراسة هذا النموذج لا تخدم فقط فهم التاريخ، بل توفر حلولاً مبتكرة لتحديات إدارة المياه المعاصرة في عالم يواجه شحاً متزايداً في الموارد.

التوصيات

انطلاقا من دراسة الخصائص التي ضمنت استمرارية وكفاءة محكمة مياه بلنسية لأكثر من ألف عام، يمكن استخلاص التوصيات التالية للاستفادة من هذا النموذج في النظم الإدارية والقضائية الحديثة، خاصة في إدارة الموارد المشتركة:

1. تبني العدالة السريعة والمتخصصة :يجب إنشاء هيئات قضائية أو لجان تحكيم متخصصة في القضايا ذات الطابع الفني العاجل (مثل قضايا المياه، البيئة، أو العقود التجارية)، مع تقليص الإجراءات البيروقراطية لضمان البت في النزاعات بشكل فوري ونهائي، بدلاً من تركها تتراكم لسنوات.
2. تعزيز القضاء الشعبي والتخصص العملي :يوصى بإشراك الخبراء العمليين وأصحاب المصلحة المباشرين (مثل المزارعين، المهندسين، أو الأطباء) في هيئات البت في القضايا المتخصصة، لضمان أن الأحكام تكون مبنية على فهم عميق ودراية فنية بتفاصيل النزاع، وليس فقط على النصوص القانونية المجردة.
3. دعم الحوكمة الذاتية المحلية (اللامركزية) :يوصى بمنح سلطات أكبر للهيئات المحلية والمجتمعات التي تدير الموارد المشتركة (كجمعيات مستخدمي المياه)، والسماح لها بتطوير وتطبيق الأعراف والقوانين الخاصة بها التي تلبي احتياجاتها المحددة، مع دعم تمويلها الذاتي لضمان استقلاليتها.
4. الاستلهام من التراث الحضاري :يجب على الدول أن تستلهم من نظمها وإرثها الحضاري والتاريخي الناجح في إدارة الموارد، واستخدام هذه النماذج كمرجع لإصلاح الأنظمة القانونية والإدارية الحالية بدلاً من الاقتصار على استيراد النظم الأجنبية التي قد لا تتناسب مع البيئة الاجتماعية والطبيعية المحلية.

المراجع والمصادر

1- الاستغلال والتسيير الاداري للماء ومحكمة المياه في شرق الأندلس خلال العصر الإسلامي، بلقاسم بواشرية، مقال منشور بمجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد: 17 عدد: 01 جويلية 2021، جامعة ابن خلدون تيارت ملحقة قصر الشلالة.

2- كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، المحققون: محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، مكان وتاريخ الطبع الأصلي، إسطنبول، تركيا (بعناية وكالة المعارف)، تاريخ الطبع الأصلي (نشرة شرف الدين) :(1941 م = 1360 هـ) - (1943 م = 1362 هـ).

3- لغز الماء في الأندلس جاه شريف عبد الرحمن، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة.

4- محكمة المياه في بلنسية، إلهامي محمد، مقال منشور بمجلة الوعي الإسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية – الكويت، العدد 585، رابط المادة: http://iswy.co/e12g2r

5- الموقع الرسمي للمحكمة tribunaldelasaguas.org+1 —.

6- ملف الترشيح لـ UNESCO — «Tribunales de regantes del Mediterráneo español: …»: ich.unesco.org+1 .

7- مقالات صحفية وتقارير إعلامية —مثل تقرير عن إدراج محكمة المياه في قائمة التراث الإنساني لـ اليونسكو (2009) في صحيفة El País.

8- El Tribunal de las Aguas de la Vega de Valencia y la Huerta Valenciana: aspectos referentes a la solución de conflictos، Ramón Fernández, Francisca Revista de Derecho Urbanístico y Medio Ambiente (Volumen X, N.º 39)، 2007–2008:

9- El Tribunal de las Aguas de la Vega de Valencia y su territorio de referencia: Sostenibilidad socioambiental de la Huerta de Valencia، Hermosilla Pla, Jorge; Martínez Sanmartín, Luis Investigaciones Geográficas (Nº 77)، Pablo; Pastor Madalena, Javier